مجلس النواب

المجموعة النيابية للعدالة والتنميـــة الرباط في 2025/02/11

الرقم : 20139

الى السيد رئيس الحكومة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

مسؤولية رئاسة الحكومة في تعطيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

مرت أزيد من ثلاث سنوات من ولايتكم، ولم تنعقد اللجنة الوطنية لمحاربة الفساد التي تترأسونها في تجاهل لمقتضى القانون المؤسس لها الذي ينص على ضرورة عقدها مرتين في السنة، ورغم أنكم قمتم سنة 2023 بتعيين أعضاء جدد فيها، ورغم حثكم على عقدها من طرف رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها وكذا من قبل الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة للعموم- ترانسبرانسي المغرب -، إلا أنكم أبيتم إلا أن تعطلوا الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بتعطيل هذه اللجنة التي تعنى بتتبع تنفيذ الاستراتيجية أعلاه، وتقديم مقترحات تخص مجال مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة ونشر قيم الشفافية والتخليق في المرفق العمومي. لقد أصدرت الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة للعموم - ترانسبرانسي المغرب - بيانا أعلنت فيه عن قرار تجميد عضويتها من اللجنة الوطنية لمحاربة الفساد إثر دعوتها من قبلكم بتاريخ 16دجنبر2024 لتعيين ممثل عنها في اللجنة الوطنية لمحاربة الفساد، خلفا للراحل عبد العزيز النويضي، الكاتب العام للجمعية قيد حياته.

وأقرت الجمعية أن قرارها تمليه العديد من المؤشرات التي لا تبعث على الاطمئنان فيما يتعلق بالإرادة السياسية للسلطات العمومية لمحاربة الفساد، على رأسها امتناعكم عن دعوة اللجنة الوطنية لمحاربة الفساد للاجتماع منذ ثلاث سنوات، وأفاد البيان أن الجمعية سبق لها أن وجهت إليكم مذكرة بتاريخ 4 فبراير 2022 حول أولويات محاربة الفساد ببلادنا، ثم راسلتكم مرة أخرى بتاريخ 25 سبتمبر 2023 حيث طلبت منكم دعوة اللجنة أعلاه للانعقاد، إلا أنها لم تتلق أي رد، وقد رصد البيان مؤشرات أخرى مقلقة تنم عن تورط حكومتكم في دعم الفساد ببلادنا كسحب حكومتكم مجموعة القانون الجنائي المتضمن لتجريم الإثراء غير المشروع، بعد مناقشته لسنوات خلال الولاية التشريعية السابقة، بالإضافة إلى التضييق المفروض على منظمات المجتمع المدني والسلطة القضائية عبر المادتين 3 و7 لمشروع قانون المسطرة الجنائية التي تحد من مباشرة الدعوى العمومية في مسائل الجرائم التي تمس الأموال العمومية والتي تتعارض مع مقتضيات دستور 2011 والمعاهدات الدولية المصادق عليهم، كما أضاف البيان التضييق على المؤسسات الدستورية للرقابة والنزاهة والحكامة الجيدة وإضعافها عبر تجاهل تقاريرها أو الطعن فيها.

لذا أسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم عن،

- مصير اللجنة الوطنية لمحاربة الفساد التي لم تنعقد منذ ثلاث سنوات في خضم كل التهم الموجهة إليكم عن زواج المال بالسلطة وتضارب المصالح كفوز شركتكم بصفقة تحلية مياه البحر بالدار البيضاء والدعم العمومي المخصص لها حسب تصريحكم بجلسة عمومية أمام نواب الأمة.

- تجاهلكم لمراسلات الجمعية الوطنية المغربية لمحاربة الرشوة للعموم- رانسبرانسي المغرب - حول تفعيل اللجنة الوطنية لمحاربة الفساد.

- تجاهلكم لكل مبادرات الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها لحثكم على عقد اللجنة الوطنية لمحاربة الفساد.

- التضييق الذي يطال المؤسسات الدستورية للرقابة والنزاهة والحكامة الجيدة وعلى رأسها الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها وغيرها من المؤسسات المماثلة.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

ربيعة بوجة